www.nonviolentpeaceforce.org

سلامة المجتمع في ولاية كاليفورنيا

MAY 2023

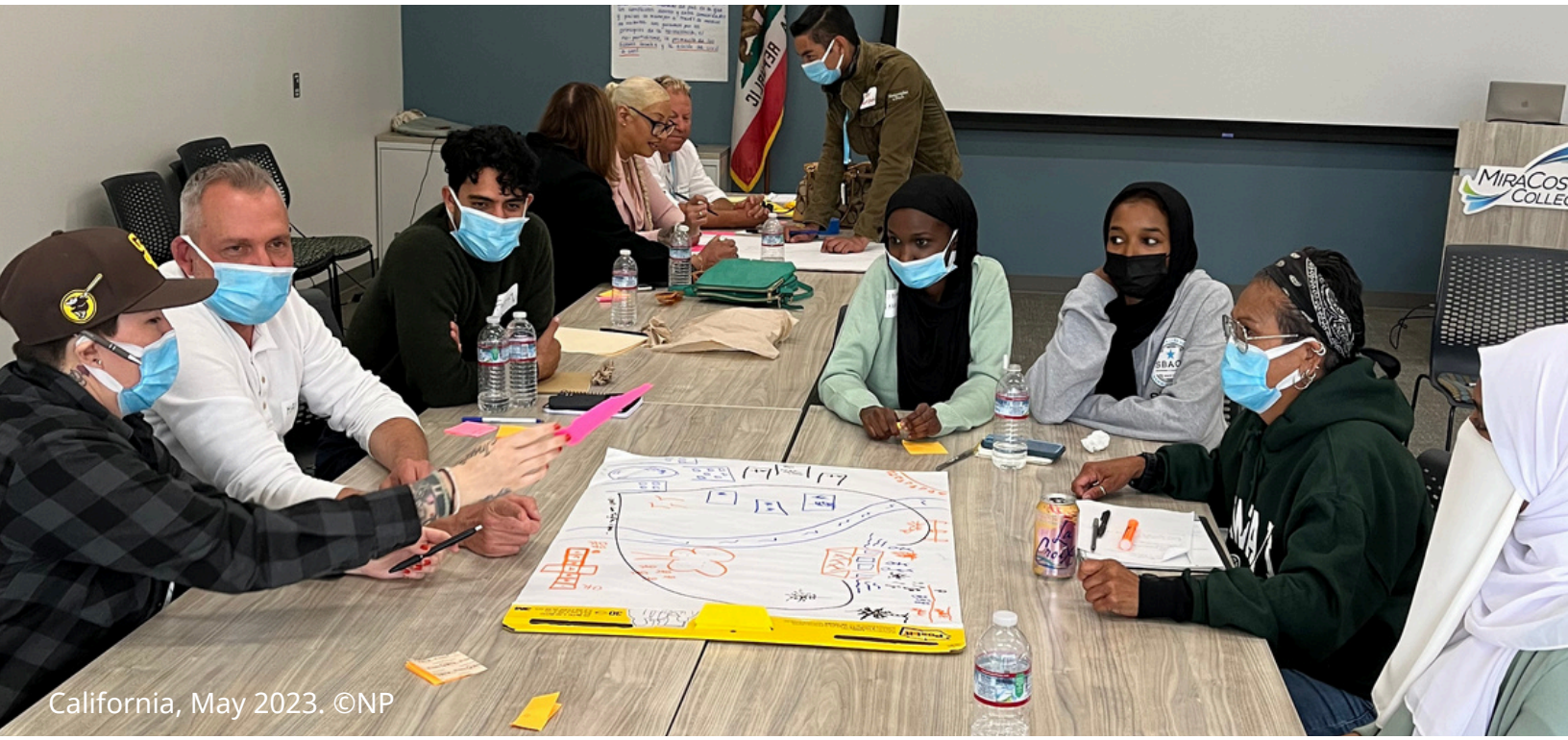

California, May 2023. ©NP

CONTACT

Kalaya'an Mendoza
He or They/Them
Director of Mutual Protection, USA
kmendoza@nonviolentpeaceforce.org

الخلفية

تتزايد احتياجات سلامة المجتمع في كاليفورنيا – وأنحاء الولايات المتحدة – بشكل ملحوظ وبوتيرة متسارعة. فقد وُثِقت زيادة في العنف ضد المدنيين، خاصة ضد الفئات الأكثر تهميشًا. كما يواجه الأفراد مجموعة من التهديدات التي تقوض سلامتهم الشخصية وسلامة مجتمعاتهم، في وقتٍ يتعرض فيه المجتمع لضغط بسبب جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية المتزايدة.

ويتخذ هذا العنف أشكالًا مختلفة. فتعتبر الإحصاءات المتعلقة بجرائم الكراهية، مؤشرًا للتهديدات المتزايدة للسلامة المجتمعية في كاليفورنيا، من خلال تقارير حديثة تشير إلى زيادة كبيرة في العنف القائم على العرق، الإثنية، الدين، الجنس، الإعاقة، والتوجه الجنسي. كما أظهرت تحليلات البيانات الفيدرالية زيادة بنسبة 12٪ في جرائم الكراهية على الصعيد الوطني من سنة 2020 إلى 2021، وهي نسبة قد تكون أقل من الواقع. تثير هذه الأرقام القلق في ولاية كاليفورنيا، لزيادتها بنسبة 33٪ في الولاية سنة 2021 – وهي أعلى زيادة في الجرائم المُبلّغ عنها منذ هجمات 11 سبتمبر. كذلك تثير الأرقام الدهشة في المدن الكبرى، حيث أبلغت لندن بريد، عمدة سان فرانسيسكو، عن زيادة بنسبة 567٪ في جرائم الكراهية المُبلّغ عنها ضد مجتمعات الأمريكيين الآسيويين وسكان جزر المحيط الهادئ (AAPI) من سنة 2020 إلى 2021. تعكس هذه الأرقام تتبع مركز قانون الفقر الجنوبي، الذي يشير إلى وجود 65 مجموعة كراهية في ولاية كاليفورنيا، وهو العدد الأكبر من أي ولاية أخرى في البلاد. ورغم أن هذه الأرقام صادمة، إلا أنها تقلل من حجم العنف الفعلي الذي يتعرض له أفراد المجتمع، خاصة الفئات المهمشة.

تثير أحداث أخرى القلق حول السلامة المجتمعية في ولاية كاليفورنيا. إذ يواجه المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء خطر العنف أثناء التهجير وإعادة التوطين، مع تزايد التمييز ضد الفئات النازحة. ويؤدي العنف الذي يتعرضون له في ولاية كاليفورنيا إلى تفاقم الصدمات العنيفة القائمة، حيث تفيد واحدة من بين كل ثلاث نساء لاجئات وصلن حديثًا في الولاية بتعرضهن لأحداث صادمة، منها الاعتداء الجنسي والجسدي واعتداء بالأسلحة.

كذلك أعربت جماعات الحقوق المدنية عنمخاوف كبيرة بشأن تصاعد العنف مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، مما يثير القلق بشأن المخاطر التي تواجهها الأوساط مع اقتراب انتخابات 2024. أظهر هذا الأمر تزايد قبول العنف السياسي والمخاطر التي يشكلها على حماية المجتمعات وسلامتها. كما أن الدكتورة راشيل كلاينفيلد أفادت في شهادتها أمام اللجنة المختارة، التي تحقق في هجوم 6 من يناير/كانون الثاني على مبنى الكابيتول بالولايات المتحدة، أن التهديدات والترهيب والعنف في الحياة السياسية الأمريكية أصبحت سائدة وتشكل تهديدًا كبيرًا على المجتمع: "إن الضرر الذي يلحقه هذا العنف في حد ذاته والمؤامرات التي تحركه بديمقراطيتنا كبير بالفعل، ومن المرجح أن يؤدي إلى تراجع ديمقراطي كبير إذا لم يُوقف قريبًا." أُشير أيضًا في هذه الشهادة إلى أن العنف يولّد المزيد من العنف – ومن الضروري إيقاف هذه الدورة لضمان سلامة المجتمع وحماية حقوق الإنسان.

تعمل الكثير من المنظمات المجتمعية بلا كلل أو ملل في جميع أنحاء ولاية كاليفورنيا لمواجهة هذا العنف، بدايةً من المستوى الفردي والشخصي ووصولاً إلى الدفع نحو التحولات الهيكلية والسياسية، وتفعل هذه المنظمات ذلك، على الرغم من تزايد المخاطر وقلّة الموارد. قال أحد ممثلي مجتمع الميم: "نحن نعرف أين تكمن الثغرات، ونحاول منذ سنوات وما زلنا بدون موارد." وأضاف آخر: "ليس لدينا مساحة للحديث عن السلامة الشخصية وسلامة المجتمع." وكرر أحد ممثلي المسلمين هذه الاستنتاجات بقوله: "نحن بحاجة ماسة إلى التدريب على السلامة والتثقيف المجتمعي وتمكينه."

يأتي التقرير استجابةً لطلبات المنظمات لمعالجة هذا التحدي: تسليط الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية للسلامة المجتمعية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في الاستجابة للمخاطر المتزايدة للعنف. كما تبرز الحاجة إلى تمويل المجتمعات والمنظمات التي تعزز قدرة المجتمع على مقاومة العنف وحماية الفئات المستهدفة ومجتمعاتها. كما تؤكد أيضًا على أهمية إنشاء مساحات تعليمية مشتركة عبر المنظمات والقطاعات، وعلى أن السلامة من خلال التضامن تُشكل عنصرًا أساسيًا في وقف العنف وحماية المدنيين والمساحة المدنية.

California, May 2023. ©NP

المنهجية

يستند هذا البحث إلى تحليل منظمة قوة السلام دون عنف (NP) المستمر، بشأن العنف واحتياجات سلامة المجتمع والاستجابات لها في ولاية كاليفورنيا والولايات المتحدة بشكلٍ عام. أجرت منظمة قوة السلام دون عنف منذ فبراير/شباط 2021، 12 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين (KIIs)، واجتمعت مع أكثر من 15 منظمة مجتمعية تعمل حاليًا على تنظيم ومكافحة أشكال العنف المختلفة في الولاية، ووفرت مساحة لتسع المنظمات للمناقشة والتدريب على استجابات السلامة المجتمعية المختلفة. تضم مجموعة الشركاء الذين عملنا معهم، مجموعة واسعة من المجتمعات التي تواجه أنواعًا مختلفة من التهديدات العنيفة، بما في ذلك مجتمع الميم، والمهاجرين والفئات غير المسجلة، والهيئات المنظمة التي تمثل مجتمعات البشرة الداكنة والسكان الأصليين والأشخاص من أعراق مختلفة (BIPOC)، والجماعات المناصرة للعدالة الاجتماعية. يقطن أغلب الشركاء الذين عملنا معهم في أوكلاند، وسان فرانسيسكو، وفريسنو، وسان دييغو. ومع ذلك، تعكس هذه المواقع بشكل عام التركيبة السكانية والتحديات التي تواجهها المجتمعات في مناطق أخرى من الولاية.

تعمل منظمة قوة السلام دون عنف في الولايات المتحدة الأمريكية (NPUSA) حاليًا على إرساء حضور دائم في ولاية كاليفورنيا، إلى جانب برامج قائمة في مدينة مينيسوتا ومدينة نيويورك. تعمل منظمة قوة السلام دون عنف جنبًا إلى جنب مع الأوساط في برامج السلامة والحماية في الولايات المتحدة منذ سنة 2020.

النطاق الجغرافي

+15 كثر من 15 منظمة مجتمعية

12 12 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين

مخاطر واحتياجات سلامة المجتمع في ولاية كاليفورنيا

تواجه الفئات في ولاية كاليفورنيا عددًا لا يحصى من المخاطر والتهديدات العنيفة، وتتصاعد في وقت تكون فيه قدرة المجتمعات المحلية على الاستجابة محدودة نظرًا لتصاعد العنف. إنّ المجتمع المدني مرهق بسبب الاحتياجات والموارد المحدودة، وعلى الرغم من إدراكه للحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية للسلامة - سواء للعاملين في الخطوط الأمامية أو للمجتمعات على نطاق أوسع - إلا أن الوقت والموارد المالية ضئيلة.

العنف وجرائم الكراهية القائمة على الهوية

ما وضِّح في المقدمة، فيما يخص تصاعد معدلات جرائم الكراهية، فإن العنف القائم على أساس الهوية؛ أي بناءً على العرق أو الإثنية أو الدين أو الجنس أو الإعاقة أو التوجه الجنسي في تزايد، ومن المتوقع أن يتفاقم أكثر مع اقتراب انتخابات عام 2024. أشارت جميع المنظمات المجتمعية التي تمثل مجتمعات البشرة الداكنة والسكان الأصليين والأشخاص من أعراق مختلفة، ومجتمع الميم، والمجتمعات الدينية؛ إلى أن تجريد مجموعاتهم من إنسانيتها وخطاب الكراهية يشكلان تهديدات رئيسية للسلامة. تضمنت الأمثلة التي قدمها ممثلو المجتمع طريقة معاملة الشباب المتحولين جنسيًا، مثل أولئك الذين قدموا شهادات حول تجاربهم أمام مجالس المدارس وغيرها، وتعرضهم للاستهداف اللفظي والجسدي نتيجة لذلك: "يُطلب من الأطفال القيام بأكثر مما يمكننا أن نتوقعه منهم إنسانيًا"، عن لسان أحد قادة المجتمع عن كم الإساءة التي يواجهها الشباب المتحولون جنسيًا. سواء من خلال تشريعات ضد المتحولين جنسيًا، في اجتماعات مجالس المدارس أو حتى مجرد السير في أحيائهم، فقد تكلّم قادة الشباب المتحولين جنسيًا عن الخوف والحذر المفرط الذي يشعرون به في حياتهم اليومية. وقف العنف بجميع أنواعه أمر ضروري لضمان عدم تحوله إلى أمر اعتيادي.

كذلك من المهم ملاحظة كيف تُزيد الهياكل المتداخلة للتهميش من مخاطر العنف التي يواجهها الأفراد والمجموعات المختلفة. أشار المشاركون في المقابلات على نحو مستمر إلى التحدي الكبير الذي يواجهه الأشخاص الذين يجمعون بين هويات متعددة مستهدفة، مثل مجتمع المتحولين اللاتينيين، والشباب المتحولين جنسيًا (خاصةً السكان من ذوي البشرة الداكنة والسكان الأصليين والأشخاص من أعراق مختلفة)، أو المجتمعات الدينية من السكان من ذوي البشرة الداكنة والسكان الأصليين والأشخاص من أعراق مختلفة (خاصةً النساء اللاتي يرتدين الحجاب).

مجتمعات النازحين ومجتمعات اللاجئين ومجتمعات المهاجرين

يواجه النازحون إلى ولاية كاليفورنيا أيضًا معدلات أعلى من العنف. فبالإضافة إلى الصدمات العنيفة التي واجهها العديد من الأشخاص قبل نزوحهم (والتي غالبًا ما تؤدي إلى ذلك)، فإن العنف غالبًا ما يستمر بعد دخولهم كاليفورنيا. لا يحصل المهاجرون - خصوصًا الذين يفتقرون إلى الوثائق - على الأمان الاجتماعي، أو المأوى، أو الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وهو ما يزيد من مخاطر الاستغلال، والاتجار بالبشر، وأشكال العنف الأخرى. بسبب انتهاء الأمر التنفيذي رقم 42 - وهو توجيه منذ فترة رئاسة ترامب، والذي سمح لمسؤولي الحدود بطرد طالبي اللجوء الذين يحاولون دخول الولايات المتحدة (مبررًا بمحاولة وقف انتشار كوفيد-19) - فقد زادت الضغوط على الخدمات المتاحة فترك مسؤولو الحدود طالبي اللجوء، بما في ذلك الأطفال، في مراكز النقل بدون مساعدة على التواصل مع الخدمات أو الدعم. فغالبًا ما يخشى المهاجرون من الاتصال بالخدمات الحكومية مثل الشرطة بسبب مخاطر الترحيل عندما يتعلق الأمر بالبحث عن دعم قانوني أو أمني. كل هذا يعد جزءًا من اتجاه مثير للقلق على الصعيد الوطني بتعرض المهاجرون للخطر بسبب "السياسات الأمريكية القاسية لردع الهجرة."

صرح أحد قادة المجتمع: "عملنا في مجال حقوق الإنسان مرتبط بشكل مباشر بما يحدث على الحدود"، وهي سياسة تتبعها جميع المنظمات في جميع أنحاء الولاية. وأضاف: "نرى كيف تؤثر السياسة الحكومية، أو تصرفات الحكومة والجهات الأمنية في المناطق الحدودية، أو الخطاب الاستقطابي حول الهجرة والمهاجرين على جميع المستويات، على الأوساط التي نعمل معها." من المتوقع أن يتزايد هذا القلق الشديد، كما أبرز ممثل آخر: "العام المقبل هو عام انتخابي رئاسي آخر، ومن المؤكد أن تكون الهجرة وسياسات الحدود على جدول الأعمال. لا يتطلع أحد منا إلى ذلك. لكن بغض النظر عن المرشح، يتأثر المهاجرون سلبًا. فبغض النظر عن الفائز، يخسر المهاجرون." وقد شارك العديد من الأشخاص في هذا الشعور طوال التقييم: "أنا أطلب اللجوء في الولايات المتحدة لأنني تعرضت للاضطهاد في بلدي الأم - تركت الموت الحتمي هناك من أجل الخوف اليومي من الموت هنا". "أنا الآن مواطن، لكني أعرف أشخاصًا يحملون الجنسية وجرى ترحيلهم. في أي وقت أواجه تصعيدات معادية للمهاجرين في الشارع أو في الحافلة، يخطر ببالي هذا الاحتمال."

انتشار الأسلحة والعنف المسلح

يستمر انتشار الأسلحة والعنف المسلح في تشكيل تهديد كبير للأوساط في ولاية كاليفورنيا. حيث وقعت 18 حادثة إطلاق نار جماعي في كاليفورنيا في مايو/أيّار سنة 2023، أثناء كتابة هذا التقرير. يُقتل شخص بسلاح ناري كل ثلاث ساعات في الولاية، ويُقتل بمعدل3200 شخص بالأسلحة النارية كل عام، في المتوسط.

تتلقى هذه الفئات تهديدات عنيفة متعلقة بالأسلحة ضد الأفراد والفعاليات بانتظام، خاصةً تلك التي تمثل الفئات التي غالبًا ما تستهدفها منظمات الكراهية اليمينية، مثل مجتمع الميم أو المجموعات الإسلامية. وفي أعقاب إطلاق النار في نادي كيو (Q)في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حيث قُتل خمسة أفراد من مجتمع الميم، كانت مجتمعات الميم في جميع أنحاء الولايات المتحدة في حالة تأهب قصوى.

لاحظ المشاركون في المقابلات أنهم ليسوا فقط عرضة لخطر العنف المسلح من جانب أشخاص خارج مجموعات هويتهم فقط، كما ذكر أعلاه، لكن أيضًا من جيرانهم. في يناير/كانون الثاني، قُتل 11 شخص وأُصيب 9 آخرون في حادث إطلاق نار جماعي في مونتيري بارك في كاليفورنيا، وكان المرتكب من نفس مجتمع الضحايا والمشاركين في الفعالية.

وتواجه العديد من المجتمعات التي تعيش في حالة تأهب وخطر متزايد، حواجز تمنع تقليل المخاطر والاستجابة للتهديدات وحوادث العنف. لا تعتبر الأدوات الأمنية التقليدية المعتمدة على التهديد، مثل الاتصال بالشرطة، آمنة أو متاحة للكثيرين من المجتمعات المهمشة، كأعضاء مجتمع المتحولين اللاتينيين. أوضحت إحدى أعضاء منظمة مجتمع ترانس فرونتيراس الثغرات (وغالبًا غير المعلنة وغير المبلغ عنها) في الحماية بسبب هذه المخاوف: "كان أحد الجيران يضايقني باستخدام لغة معادية للمتحولين جنسيًا. كنت أخشى أن يتصاعد الوضع إلى مستوى العنف المسلح في تلك اللحظة. ومع ذلك، شعرت بالعجز دون أن أرد. ولم أشعر بالأمان للاتصال بالشرطة - سواء بسبب خوفي من عنف الشرطة أو خوفي على سلامتي على المدى الطويل كمهاجرة غير شرعية."

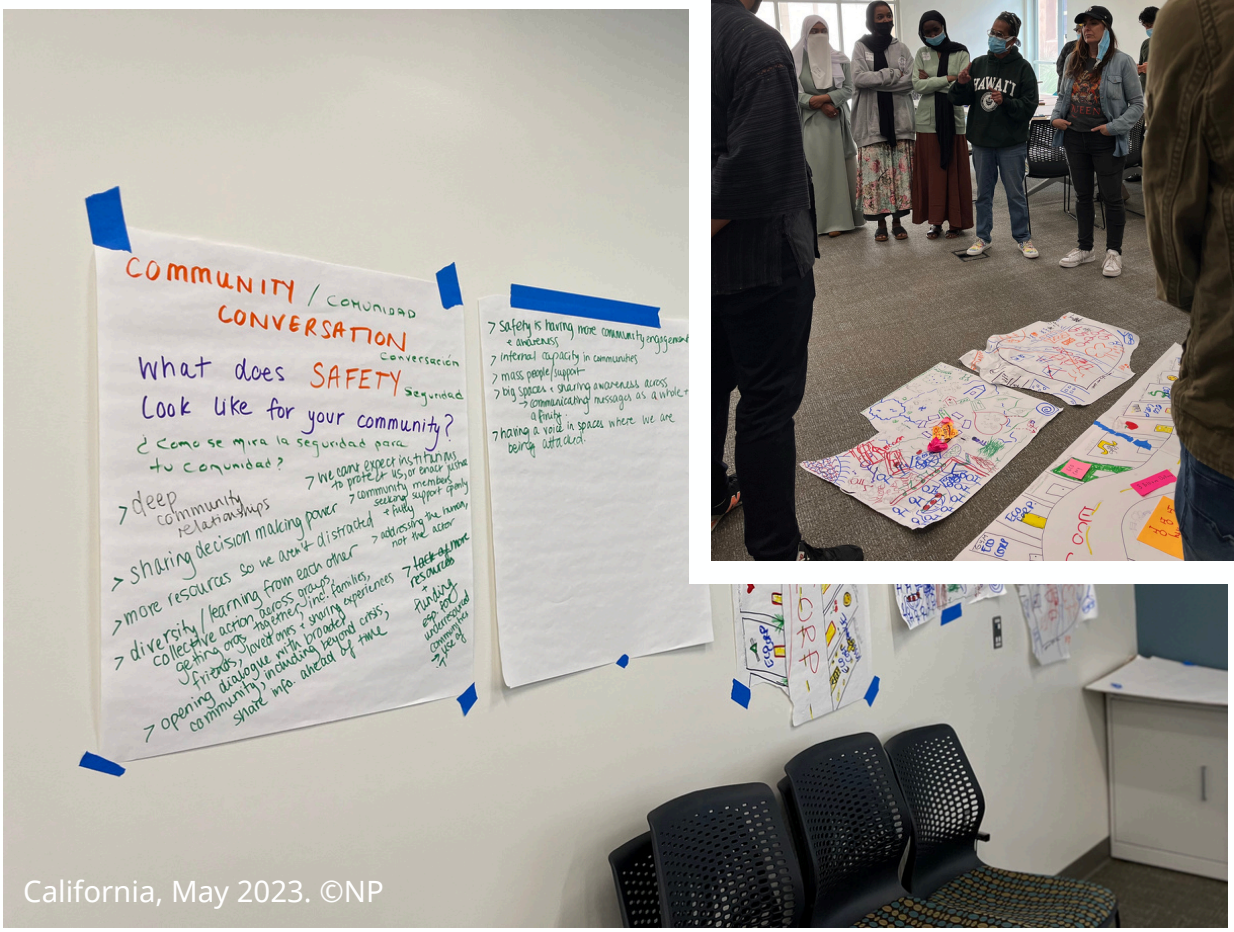

California, May 2023. ©NP

السلامة الرقمية والكراهية في العالم الافتراضي

إلى جانب التهديدات اليومية تقريبًا لسلامة المجتمعات الجسدية والنفسية، هناك أيضًا تصعيد إلكتروني في خطاب الكراهية ضد مجتمعات الميموالسكان من ذوي البشرة الداكنة والسكان الأصليين والأشخاص من أعراق مختلفة. يؤدي هذا التفاعل المتبادل بين الكراهية والعنف عبر الإنترنت وخارجه إلى زيادة المخاطر النفسية والجسدية التي يتعرض لها الأفراد. لهذه الأضرار تأثيرات مباشرة على التماسك الاجتماعي وزيادة مخاطر العنف على مستوى المجتمع ومجتمعات السكان من ذوي البشرة الداكنة والسكان الأصليين والأشخاص من أعراق مختلفة. يؤدي هذا التفاعل المتبادل بين الكراهية والعنف عبر الإنترنت وخارجه إلى زيادة المخاطر النفسية والجسدية التي يتعرض لها الأفراد. لهذه الأضرار تأثيرات مباشرة على التماسك الاجتماعي وزيادة مخاطر العنف.

على الرغم من مشاركة مخاوف متنوعة حول العنف عبر الإنترنت وخارجه في المقابلات (مثل التشهير، الإفصاح عن الهوية، التنمر، وما إلى ذلك)، لا يزال هناك مخاوف متكررة بشأن أنماط التحرش المتزايدة والتهديدات بالعنف قبل الأنشطة المُعلنة. فقبل أسبوع من مسيرة Drag March في لوس أنجلوس، خربت مجموعة "Gays Against Groomers" ويست هوليوود برسائل مناهضة للمتحولين جنسيًا، وهي مجموعة "تُضخم الخطاب اللاإنساني المناهض للمتحولين جنسيًا" و"تُوجه حملات التحرش والتخويف عبر الإنترنت التي تستهدف مجتمع الميم وأنشطته" (وفقًا لمركز قانون الحاجة الجنوبي). تختلف ردود أفعال منظمي الفعاليات، لكن هناك مراقبة حذرة للأمن والسلامة: على سبيل المثال، بعد تعطيل المتظاهرون لفعالية سرد القصص في مكتبة بوكس إنك (Books Inc.) في كامبل، كاليفورنيا، وظّف بائع الكتب أفراد أمن خاص.

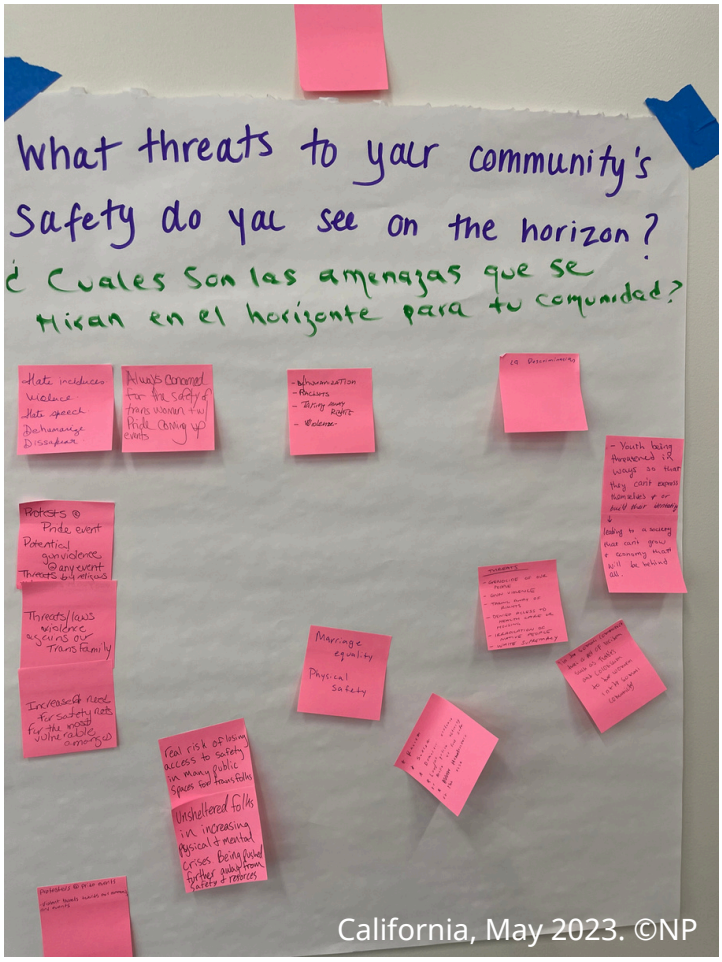

California, May 2023. ©NP

بينما تبحث فئات المجتمع عن طرق للتعامل مع التهديدات العامة والخاصة بالعنف، أشار المشاركون في المقابلات بشكل متكرر إلى نقص الوسائل المجتمعية المتاحة لهم. وفي ظل هذا الخوف، شارك أحد المنظمين قائلًا: "كيف يمكنني أن أمضي قدمًا في تنظيم أي فعالية وأنا أعلم بوجود تهديد حقيقي بالعنف؟ أراقب بمزيج من الغضب والخوف ما يحدث في الأخبار وعلى صفحات وسائل التواصل الاجتماعي." ومع ذلك، بمجرد أن أصبح المنظمون على دراية بسلامة وأمن الفعاليات المجتمعية، ازداد الاهتمام لتعميق هذا العمل. تواصلَ ائتلاف من مجموعات جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا مع منظمة قوة السلام دون عنف للحصول على الاستشارة والتدريب ودعم بناء القدرات استعدادًا للعنف المسلح المحتمل المُحمل بالكراهية في الفعاليات القادمة في فريسنو.

الإجراءات العاجلة والتوصيات

1. توسيع نطاق الاستجابات الاستباقية للسلامة

إن رصد الأضرار أو تتبع حوادث جرائم الكراهية ليس كافيًا. ولا تتطلب الاستجابة الاستباقية للسلامة مراقبة وفهم العنف الذي يتعرض له الأشخاص فحسب؛ بل أن توفر استجابة مباشرة لمنع تصاعد التهديدات عند ظهورها. يتطلب تعزيز البنية التحتية للسلامة المجتمعية استراتيجيات واضحة، وتمويلًا مخصصًا لمبادرات السلامة والحماية. ويتضمن ذلك الاستثمار في فرق السلامة المجتمعية المخصصة والمدربة على مراقبة وتخطيط والاستجابة للعنف الصادر عن الجهات الحكومية وغير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى العديد من مجموعات المجتمع إلى تعزيز قدراتها الداخلية، وقد طلبت تدريبًا على مهارات السلامة والمعرفة. إن التدريبات على استراتيجيات الحماية للمدنيين غير المسلحة، مثل التدخل المدني/التدخل بالوقوف بجانب الضحية، التي تُنفذ حاليًا من خلال منظمة قوة السلام دون عنف في ولاية كاليفورنيا، تُظهر القيمة المُضافة المحتملة لهذا النوع من المبادرات، حيث يؤكد المشاركون زيادة ثقتهم في تحديد التهديدات والاستجابة لها: قال أحد المشاركين في التدريب: "لدينا القدرة على حماية أنفسنا، وهذا يتطلب المعرفة والتدريب".

ترى المنظمات المجتمعية التي أجرينا معها المقابلات أيضًا أن هناك حاجة وقيمة لاستجابات السلامة الاستباقية لتشمل المجتمعات على نطاق أوسع، والسؤال الأكثر شيوعًا هو: "كيف يمكننا إضفاء الطابع الديمقراطي على هذه المعلومات؟" كما أشار الكثيرون إلى الحاجة إلى توسيع نطاق التدريب والمعرفة في مجال السلامة لتشمل أعضاء المجتمع خارج الفئات المستهدفة، وذلك للتواجد المستمر للعنف في الحياة اليومية في ولاية كاليفورنيا. بالإضافة إلى ذلك، اعتبرت برامج تدريب المدربين عنصر مهم في تمكين تبادل المهارات والمعرفة في مجال السلامة، ونشرها على نطاق أوسع بين الفئات المختلفة.

2. التركيز على الاستجابة للأزمات

على الرغم من أن العديد من المنظمات المجتمعية والجماعات الشعبية لديها استراتيجيات استجابة للأزمات طويلة الأمد، فإن الموارد المحدودة المتاحة بالكاد تُلبي مستوى الحاجة في ولاية كاليفورنيا. خاصة عندما يتعلق الأمر بالعنف الذي تتعرض له مجتمعات المهاجرين (سواء على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، أو في أماكن أخرى من ولاية كاليفورنيا) والمشردين، أو كليهما، ولا تستطيع المجموعات المجتمعية توفير استجابات السلامة المناسبة. كما أُشير سابقًا، غالبًا ما تكون هذه الأوساط مترددة في اللجوء إلى خدمات الدولة مثل الشرطة بسبب ارتفاع مخاطر العنف و/أو الترحيل. يعتبر الاستثمار في فرق السلامة المجتمعية على الحدود والمتخصصة في دعم الهجرة، إحدى الطرق لسد الفجوة الحرجة في الخدمات، وحماية الذين قد يتعرضون للعنف من الدولة.

3. دعم التنظيم والتضامن بين المنظمات والمجتمع

أشارت منظمات المجتمع والأفراد في مختلف المجالات إلى الحاجة إلى تعلّم المنظمات كيفية الاستجابة للعنف والسلامة، إن الجماعات التي تدرك أن جذور العنف الذي تواجهه المجتمعات هي في كثير من الأحيان واحدة – مثل أيديولوجيات التفوق الأبيض – ترى الحاجة إلى الوقوف جنبًا إلى جنب لمواجهة العنف معًا. قال أحد المنظمين "نواجه نفس التحديات في أماكن مختلفة." كما أن وضع استراتيجيات وتدريبات مع مجموعات أخرى في المناطق الجغرافية نفسها، يعزز العمل الجماعي والفعّال من أجل السلامة. كذلك لاحظت المجموعات أن اللغة وممارسات السلامة المشتركة غير موجودة بالدليل الإرشادي، وسلطت الضوء على الطريقة التي تعاملت بها بعض المجموعات الموجهة نحو السلامة بطرق حزبية أو إقصائية. قال أحد المشاركين في التدريب والذي تمكن من التواصل مع أشخاص آخرين خارج مجاله الموضوعي: "بناء العلاقات مع الآخرين مفيد للغاية، خاصة عندما نحاول الدفاع عن مجتمعنا."

4. تخصيص موارد طويلة الأجل للسلامة

على الرغم من أهمية التمويل وتطوير المهارات التي تركز على الاستجابة لحوادث الأزمات، فإنها لا يمكن أن تكون على حساب الاستثمارات طويلة الأجل في السلامة المجتمعية والتخطيط الاستراتيجي لها. يتطلب بناء بنية تحتية مستدامة للسلامة تبني رؤية طويلة الأجل والقدرة على التكيف مع التغيرات ضمن سياقها وأثناء حدوثها. أشار أحد قادة المجتمع، إلى أن العمل على السلامة يتطلب رؤية طويلة الأجل: "يحتاج هذا إلى استثمار طويل الأجل. لن نحققه في أسبوعين أو يومين." يجب على الممولين المؤسسين والحكوميين إدراك ذلك في هيكلة نماذج التمويل، والتأكد من إعطاء الأولوية للمنح متعددة السنوات والقابلة للتكيف كجزء من استراتيجيات الاستثمار في السلامة. هذا أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة مع المجتمعات التي غالبًا ما تُترك في حالة عدم استقرار عندما يكون الدعم قصير الأجل أو يُسحب بسرعة: "دائمًا ما تدبرت المجتمعات أمورها، لكن يتم نسياننا في كثير من الأحيان. يكمن دائمًا هذا الشعور بأن هناك أشخاصًا يهبطون من السماء من أجل شيء مهم للغاية مثل DACA [العمل المؤجل للطفولة الوافدة]، حيث جاءت وسائل الإعلام والدعم ثم رحلت. أضر ذلك كثيرًا بالأشخاص لأنهم شعروا بالتخلي عنهم عندما غادروا."

5. الاستثمار في التخطيط للخدمات والوصول إلى المعلومات الوقائية

تمتلك المجتمعات والمنظمات قدرة محدودة للوصول إلى موارد الحماية خارج هياكل الشرطة التقليدية. وحيثما توجد البدائل، فإن المعرفة المتعلقة بهذه الموارد لا تكون متاحة بسهولة لأفراد المجتمع. لا بد من تحسين تخطيط الخدمات لتحديد الثغرات وزيادة الوعي بالموارد المتاحة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون خدمات الاستجابة على دراية بالاحتياجات المتنوعة لكل مجتمع لضمان معالجة الإحالات الطبيعة المتداخلة للاحتياجات المتنوعة. إحدى الاحتياجات الرئيسية التي حددها أفراد المجتمع والمنظمات، هي فرق الاستجابة للأزمات المتنقلة "لإنقاذ الأرواح".

كاليفورنيا، مايو/أيّار 2023. ©NP